# الفصل السادس

## الاحتواء والحمائية وتهويد العقول

## استراتيجية الزعامة الأمريكية الكبرى

الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المستقبل تنطوي على مفهوم عملية توفِّق فيها الدولة بين الأهداف والوسائل في سعيها إلى الأمن، ومرتكزات استراتيجية -النفط -القواعد - الأسواق —إسرائيل.

وتشمل الاستراتيجية الكبرى في زمن السلم ما يلي :تحديد مصالح الدولة الأمنية؛ وتمييز الأخطار التي تهدد تلك المصالح؛ وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عن مصالح الدولة. وبهذه الصورة تتناول الاستراتيجية مسائل عدة منها المناطق المهمة لأمن الولايات المتحدة في العالم,و هل ستنهض دول عظمي جديدة تهدد المصالح الأمريكية ؟ وما

التحالفات التي يجب أن تلتزم بها الولايات المتحدة؟ ثم هل للولايات المتحدة مصلحة في" الاستقرار "الإقليمي وفي أية مناطق وفي الاعتماد الاقتصادي المتبادل ؟ ما التوازن المناسب بين التزامات الولايات المتحدة الخارجية واحتياجاتها الداخلية؟ ما القوى العسكرية التي تحتاجها الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها ؟

وبعبارات ملموسة تجري الاستراتيجية الكبرى يوميًا تقريبًا بشأن توسيع الناتو، والصين، والعلاقات الأمريكية اليابانية، والشرق العربي، وسياسة الولايات المتحدة بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، والسياسة التجارية، وموازنة الدفاع .وهذه ليست قضايا منفصلة . وإنما يقع على الاستراتيجية الكبرى أن تقيم الانسجام بينها.

وقد كانت استراتيجية الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تصاغ بشكل ظاهر بدافع احتواء الاتحاد السوفييتي .وجعلت متطلبات الحرب الباردة سياسة الولايات المتحدة الخارجية واضحة الهدف .ومع نهاية الحرب الباردة صار من الممكن إعادة النظر في المبادئ الأولى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وإعادة تصور الدور العالمي لأمريكا من البداية.

كان في وسع الولايات المتحدة بعد اختفاء الدولة العظمى المنافسة لها أن تعيد النظر لو أنها أرادت في مختلف الأعباء الدولية التي كانت تتحملها في أثناء الحرب الباردة .كان التهديد من جانب الاتحاد السوفييتي هو الحافز على التزام أمريكا بالناتو، وعلى الوجود العسكري الأمريكي في شرقي آسيا.وكان تدخل الولايات المتحدة في الدول النامية هو كذلك يذكيه التنافس الجيوسياسي مع الاتحاد السوفييتي.وبعد انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة كان بإمكانها التخلي عن التزاماتها الخارجية ذات الكلفات الباهظة، وتركيز طاقاتها لحل" سلسلة "من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التي طال إهمالها, لكن هذا لم يحدث.

في الحقيقة لم يطرأ تبدل مواز على استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، فلا تزال الولايات المتحدة تتبع في مجال الطموحات والمصالح والتحالفات الاستراتيجية الكبرى ذاتها التي كانت تتبعها منذ ١٩٤٥ حتى 1991، أعني استراتيجية الهيمنة .

والحقيقة أن صانعي السياسة الأمريكية سعوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام عالمي تتزعمه الولايات المتحدة يعتمد على قوة عسكرية واقتصادية وسياسية أمريكية متفوقة، وعلى قيم أمريكية،وقد كان ذلك جوهر سياسة الهيمنة ولا يزال.

من المؤكد أن استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى مرت بعد الحرب الباردة بعدة مراحل . ففي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت خطة واشنطن لما بعد الحرب تقوم على أن هيمنتها يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على قوتها المالية والاقتصادية الغامرة التي عبر عنها نظام بريتون وودز الدولي وعلى التأثير السياسي والدبلوماسي الذي تمارسه عبر المنظمات المتعددة الأطراف والدولية ولا سيما الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن احتكار الأسلحة النووية كان بمثابة خلفية استراتيجية لسياسة الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ فإن القوة العسكرية لم تكن هي الأداة الأساسية في سياسة واشنطن.

وعلى الرغم من أن احتكار الأسلحة النووية كان بمثابة خلفية استراتيجية لسياسة الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ فإن القوة العسكرية لم تكن هي الأداة الأساسية في سياسة واشنطن .ولم تصبح سياسة الولايات المتحدة الخارجية عسكرية إلا في فترة 1945 إلى 1948 التي شهدت انتصار الشيوعية في حرب الصين الأهلية، وتفجير الاتحاد السوفييتي أولى قنابله النووية واندلاع الحرب الكورية.

ومهما يكن الأمر فقد كانت واشنطن تسعى إلى التفوق على النطاق العالمي قبل مدة غير قليلة من ظهور المنافسة ثنائية القطب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .كانت الولايات المتحدة، على حد قول جون لويس جاديس،" تتوقع أن تصبح زعيمة النظام العالمي الجديد " بعد ١٩٤٥،" وقلَّ بين المؤرخين من ينكر اليوم أن الولايات المتحدة كانت تتوقع السيطرة على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها كانت تسعى إلى هذا قبل أن يبرز الاتحاد السوفييتي كخصم ظاهر وحاضر".

وحتى بعد اندلاع الحرب الباردة كانت الهيمنة الأمريكية، لا احتواء الاتحاد السوفييتي، هي القوة الدافعة وراء استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى .وقد ظهر هذا بوضوح في ورقة لمجلس الأمن القومي، تضمنت القاعدة الفكرية لسياسة احتواء" كونية " و"عسكرية ."جاء في هذه الوثيقة :التي شهدت انتصار - تصبح سياسة الولايات المتحدة الخارجية عسكرية إلا في فترة ١٩٤٩

الشيوعية في حرب الصين الأهلية، وتفجير الاتحاد السوفييتي أولى قنابله النووية واندلاع الحرب الكورية.

ومهما يكن الأمر فقد كانت واشنطن تسعى إلى التفوق على النطاق العالمي قبل مدة غير قليلة من ظهور المنافسة ثنائية القطب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .كانت الولايات المتحدة، على حد قول جون لويس جاديس،" تتوقع أن تصبح زعيمة النظام العالمي الجديد " بعد ١٩٤٥،" وقلَّ بين المؤرخين من ينكر اليوم أن الولايات المتحدة كانت تتوقع السيطرة على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها كانت تسعى إلى هذا قبل أن يبرز الاتحاد السوفييتي كخصم ظاهر وحاضر".

وحتى بعد اندلاع الحرب الباردة كانت الهيمنة الأمريكية، لا احتواء الاتحاد السوفييتي، هي القوة الدافعة وراء استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى .وقد ظهر هذا بوضوح في ورقة لمجلس الأمن القومي. وتضمنت القاعدة الفكرية لسياسة احتواء" كونية " و"عسكرية ."جاء في هذه الوثيقة: ١ -هدف القوة الأمريكية" تشجيع قيام بيئة عالمية يستطيع النظام الأمريكي أن يعيش فيها ويزدهر.

٢ -استراتيجية الهيمنة هي" الاستراتيجية التي ربما اتبعتها الولايات المتحدة ولو لم يكن الاتحاد السوفييتي موجودًا .

3- دور الاتحاد السوفييتي في استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى كان دورًا غريبًا .فمن جهة كان التهديد السوفييتي عرضيًا تمامًا في الحقيقة بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة لأن مطامح أمريكا الدولية كانت قائمة بصرف النظر عن وجود الاتحاد السوفييتي .ومن جهة أخرى، كان وجود الاتحاد السوفييتي ضروريًا جدًا لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية لأن الحرب الباردة اسبغت في داخل البلاد وخارجها معًا شرعية على توسع القوة الأمريكية .ولولا الحرب الباردة لما توافر لصانعي سياسة الولايات المتحدة الحجة لتبرير سعي أمريكا إلى الهيمنة الشاملة.

وإذا سلمنا بأن أهداف استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى بعد الحرب لم تكن ذات صلة بالمنافسة بين الدولتين العظميين فليس من المستغرب أن تظل الاستراتيجية الكبرى بلا تغيير على الرغم من اختفاء الاتحاد السوفييتي.واليوم، كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية تسعى استراتيجية الهيمنة إلى زيادة تحكُّم الولايات المتحدة في النظام العالمي عن طريق منع بروز دول عظيمة منافسة لها في أوروبا وشرقي آسيا.

وكما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية تعكس الاستراتيجية الاعتقاد بأن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يعد مصلحة أمنية حيوية للولايات المتحدة. واليوم، كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعتمد الاستراتيجية على منطق مُؤلف من ثلاث خطوات :الاعتماد المتبادل هو المصلحة العليا التي تشجعها الاستراتيجية؛ ويعد عدم

الاستقرار تهديدًا للاعتماد المتبادل؛ والردع الموسع هو الوسيلة التي تلجأ إليها الاستراتيجية لمواجهة هذا التهديد.

والهيمنة أو الزعامة هي استراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة .ويعتقد أنصار الهيمنة أنه على الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى، وذلك لأن السياسة الدولية على قدر كبير من التنافسية .

وتقوم استراتيجية الهيمنة على افتراض أن الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها أي بسعيها إلى الزعامة .ففي العالم الذي تغلب عليه الخشونة والتنافس يعتمد أمن الدولة على القوة" الصعبة "القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة أن تكون هى الدولة رقم ١ بين الدول.

ويرى أنصار الاستراتيجية أن الاستقرار المنسق غياب كل من الحرب والسباقات الأمنية وانتشار الأسلحة مرتبط بقوة الولايات المتحدة العسكرية. وتفترض استراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على" الاستقرار "وهو اصطلاح فضفاض ومبهم في النظام الدولي. وتنطوي اسسه الاستراتيجية على الخوف مما قد يحدث في عالم لم تعد قوة الولايات المتحدة المهيمنة هى التي تعطيه شكله .وأنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة لأنها تبدو شرطًا للاستقرار الشامل .وينطوي عدم الاستقرار على خطر لأنه يهدد بالقضاء على الرابطة التي تصل ما بين أمن الولايات المتحدة والمصالح الاستراتيجية التي نمّاها الاعتماد الاقتصادي المتبادل .والاعتماد الاقتصادي المتبادل هو إحدى مصالح الولايات المتحدة العليا اعتقادًا بأنه سبب السلم والاستقرار في النظام الدولي ونتيجة لهما في الوقت ذاته .والواقع أن دور الاعتماد المتبادل في استرداد الهيمنة هو دور دائري. فالاعتماد المتبادل هو مصلحة حيوية لأنه يؤدي إلى السلام والاستقراروالازدهار؛ لكن لابد من توافرالسلام والاستقرار في النظام الدولي قبل أن يتوافر فيه الاعتماد المتبادل.ومن حيث الجغرافيا تنظر استراتيجية الهيمنة إلى كل من أوروبا وشرقي آسيا والخليج العربي كمناطق تقوم فيها للولايات المتحدة مصالح أمنية حيوية .وُتعد أوروبا وشرقي آسيا منطقتين مهمتين لأنهما يمكن أن تبرز منهما دول عظيمة جديدة، وأن تندلع فيهما في المستقبل حروب بين الدول العظيمة؛ ولأنهما تقومان بدور مركزي في عمل نظام اعتماد اقتصادي متبادل دولي؛ ولأنهما حيويتان لازدهار الولايات المتحدة .أما الخليج العربي فهو مهم بسبب النفط . وتؤلف هذه المناطق الثلاث، جغرافيًا، مصالح أمريكا الحيوية لكن مصالح الولايات المتحدة الأمنية ليست محصورة في هذه المناطق .ولابد لها أن تهتم أيضًا بالأطراف ,وهي مناطق بعيدة جغرافيًا عن القلب لأن الاضطراب فيها يمكن أن يؤثر في القلب.

وتعين استراتيجية الهيمنة تهديدين رئيسين لمصالح أمريكا المتشابكة اولهما ظهور دول عظيمة جديدة، و"تدفق "عدم الاستقرار من مناطق طرفية استراتيجيًا إلى مناطق مصلحة استراتيجية مركزية.

وثانيهما يمكن أن يكون لظهور دول عظيمة جديدة نتيجتان مؤذيتان للولايات المتحدة بسبب أولا، يمكن أن تطمع في الزعامة الدول العظيمة الجديدة، وإذا ما نجحت في هذا فسوف تهدد أمن الولايات المتحدة تهديدًا جديًا .ثانيًا، كان بروز دول عظيمة جديدة في التاريخ ظاهرة جيوسياسية مضرة بالاستقرار.

هنا يرد إلى الذهن كيف أن بروز الولايات المتحدة، وألمانيا واليابان كدول عظيمة في أواخرالقرن التاسع عشر قد أسهم في حدوث اضطراب دولي بلغ الذروة في الحرب العالمية الثانية.

إن معظم العاملين في سياسة الولايات المتحدة الخارجية يعترفون ولو على مضض بأنه لا يمكن عمل شيء لمنع بروز الصين دولة عظيمة جديدة لأنها تقع خارج نطاق نفوذ الولايات المتحدة .لكن يجب أن نلاحظ أنه توجد فئة بين الاستراتيجيين تعتقد بأنه على الولايات المتحدة أن تحول بين الصين وبين أن ترتفع إلى مصاف الدول العظيمة وذلك بالتحريض على الاضطرابات الداخلية فيها أو، إذا لم ينجح هذا، بشن حرب وقائية عليها .

وقد يكون على الولايات المتحدة أن ترضى ظاهريًا عن نهوض الصين إلى وضع دولة عظيمة .لكن في نطاق نفوذ واشنطن يظهر بوضوح أن استراتيجية الهيمنة تهدف إلى منع بروز ألمانيا واليابان كدولتين عظيمتين وهذا بإدخالهما في إطار الأنظمة الأمنية والاقتصادية الخاضعة للويات المتحدة. ويخشى صانعو سياسة الولايات المتحدة من "إعادة "اليابان وألمانيا أو كليهما إلى يمكن أن يطلق تفاعلَ سلسلة جيوسياسيامعاكس إلى(حظيرة القومية) اصطلاح مربك يستخدمه محللو السياسة إن" العودة إلى حظيرة القومية الخارجية لوصف عواقب السماح لطوكيو وبرلين باتباع سياسة خارجية وسياسية عسكرية مستقلتين .أي سياستين لا تعودان محصورتين بممارسة القوة الأمريكية. وهذا الاصطلاح أسلوب ما أيضًا _كلمة رمزية _ يستخدمها صانعو السياسة الأمريكية لتجنب قول ما يدور فعلا في أذهانهم, أي أنهم لا يثقون بأن اليابان الناهضة وألمانيا الناهضة ستسلكان سلوكًا مسؤولاً.

وتفترض استراتيجية الهيمنة أن انبعاث القوة الألمانية واليابانية مرة ثانية من شأنه أن يوقظ من جديد لدى جارات هاتين الدولتين في أوروبا وشرقي آسيا المعضلة الأمنية التي كانت نائمة في أثناء الحرب الباردة .فمعضلة الأمن "توضح عاملا محركًا مهمًا في السياسة الدولية .فنظرًا لعدم وجود سلطة مركزية تَسن القواعد وتفرضها في السياسة الدولية، تضطر الدول إلى الاعتماد على نفسها حين يتعلق الأمر بأمنها أي تصبح كل دولة مسؤولة

عن تأمين بقائها الذي لا يمكن ضمانه إطلاقًا كما ثبت بمصير الاتحاد السوفييتي، والنمسا والمجر، والإمبراطورية العثمانية، ويوغسلافيا، والدفاع عن مصالحها الخاصة ما لم تأخذ الولايات المتحدة طبقًا على عاتقها القيام بهذه المهمات بدلا منها .لكن الأعمال التي تقوم بها إحدى الدول دفاعًا عن نفسها تبدو تهديدًا في نظر جاراتها فترد عليها بدورها باتخاذ تدابير دفاعية خاصة بها .وتكون النتيجة غير المقصودة ظهور توترات سياسية من فعلٍ ورد فعل وسباق تسلُّح، أي "سباق أمني" .

بعد الحرب العالمية الثانية حسنت الولايات المتحدة وضع المعضلة الأمنية في أوروبا الغربية وشرقي آسيا بالقيام بدور"المهدئ "لتلك المناطق بحسب تعبير محلل السياسة الخارجية جوزيف جوفي .وكان الناتو والمعاهدة الأمنية اليابانية الأمريكية أداتي التهدئة . وقد خلقت تهدئة أمريكا شرقي آسيا وأوروبا الظروف للاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي نما بعد ١٩٤٥وعلى الرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت، لا يزال صانعو السياسة الأمريكيون يرون أن دور أمريكا المهدئ في أوروبا وفي آسيا دور حيوي يقوم على الوجود العسكري الأمريكي في تلك المناطق.

ويخشون من أنه إذا اضطرت الولايات المتحدة إلى الانسحاب من أوروبا وشرقي آسيا وإلى ترك ألمانيا واليابان للاهتمام بأمنهما الخاص فسوف تنشأ سباقات أمن إقليمية .وتكون النتيجة، في أحسن الأحوال،ازدياد التوتر السياسي، الأمر الذي يجعل التعاون الدولي أصعب .وتؤدي" إعادة بعث القوميات"، في أسوأ الأحوال، إلى تقويض الاستتقرار الإقليمي وربما قادت إلى الحرب .وفي الحالتين تتعرض للخطر مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية التي ازدهرت بفضل الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وإلى جانب ظهور دول عظيمة جديدة يمكن أيضًا أن يسيء إلى مصلحة أمريكا في الاستقرار الدولي الاضطراب الذي يحدث في الأطراف والذي ينشأ نتيجة لسقوط الدول، أو للصراعات التي تشعلها الخلافات العرقية والدينية والقومية .ويمكن للفتن التي تقع في الأطراف أن تحفز حلفاء الولايات المتحدة إلى العمل بصورة مستقلة من أجل الحفاظ على النظام في الأطراف، كما يمكنها أيضًا أن تطلق شبح"العودة إلى القومية"، أو أن تنتقل إلى القلب، وتقضي على الازدهار بقطع الصلات الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة بأوروبا وشرقي آسيا.

إن الضمانات الأمنية الأمريكية لأوروبا وشرقي آسيا هي الوسيلة التي تحافظ بها استراتيجية الهيمنة على نظام سياسي دولي يؤدي إلى الاعتماد المتبادل .فمن خلال هذه الضمانات تحتفظ الولايات المتحدة بمسؤولية الدفاع الأولى عن مصالح ألمانيا واليابان الأمنية سواء في قلب البلاد أم في أطرافها.

وبناء على ذلك تنكر الولايات المتحدة على ألمانيا واليابان القيام بمبادرات للعودة إلى سياسة قومية خارجية وأمنية، وللتحول إلى دولتين عظيمتين. لهذا الولايات المتحدة هي

في سبيل تنفيذ استراتيجية الهيمنة بصورة ناجحة، طبقًا لما ورد في وثيقة تخطيط صادرة عن البنتاجون في ١٩٩٢،" أن تحسب حسابًا كافيًا لمصالح الأمم الصناعية الكبيرة لئلا تتشجع على تحدي زعامتنا، أو تسعى إلى قلب النظام السياسي أو الاقتصادي المستقر". ليس في هذا، كما قلت، أي جديد , فالمتابعة لا التغيير كانت هي العلامة الفارقة لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى منذ ١٩٤٥ حتى الآن.

وقد حاولت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية منع ظهور منافسين جيوسياسيين جدد. وفي الأربعينات قبلت طبعًا، على مضض، حقيقة وجود الاتحاد السوفييتي .وكان هذا لأن" الحرب الوقائية"،التي لم تكن خيارًا جديا، كانت هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تمنع الولايات المتحدة بها الاتحاد السوفييتي من الوصول إلى مرتبة الدولة العظمى .لكن ابتداء من ١٩٤٥ فصاعدًا كانت الولايات المتحدة_ وصممت أن تبقى _ الدولة العظيمة الوحيدة في نطاق نفوذها الخاص، أعنى في العالم غير السوفييتي. بأنه كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة يعتقدون انه يجب ألايسمح بقيام أوروبا متحدة أو ألمانيا مو حدةوكلاهما تم رغماً عن ارادتها أو يابان مستقل كقوة ثالثة أو كتلة حيادية.

من السهل أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت خلال الحرب الباردة وخارج العالم غير السوفييتي هى القوة العظمى الوحيدة، وكانت تسعى إلى إبقاء الأوضاع على تلك الصورة. يمكن الاعتراض، طبعاً بأن الولايات المتحدة بدلاً من كبح عودة ظهور مراكز قوة منافسة لها في نطاق نفوذها كانت تشجع ظهورها بتسهيلها استعادة أوروبا الغربية واليابان عافيتهما بعد الحرب .ولكن يرد على هذا أن الولايات المتحدة كانت في الوقت ذاته تحافظ على سيطرة سياسية محكمة على هذه الدول. فقد كانت واشنطن تريد أن تكون أوروبا الغربية واليابان على درجة من القوة كافية لاحتواء الاتحاد السوفييتي .ولكنها لم تكن تريد لهما أن تصبحا على درجة من القوة كافية لتحدي الزعامة الأمريكية .كانت الولايات المتحدة مهتمة بصورة خاصة باحتواء قوة ألمانيا) الغربية واليابان العائدة إلى الظهور .وبهذه الصورة كانت استراتيجية أمريكا بعد الحرب، كما قال عالم السياسة الألماني، ذات احتواء مضاعف .أي أن الولايات المتحدة كانت تسعى في الوقت ذاته إلى احتواء الاتحاد السوفييتي وإلى احتواء ألمانيا واليابان أيضًا.وعلى الرغم من أن الإمبراطورية الأمريكية بعد الحرب كانت، كما كانت إمبراطورية بدعوة"، فقد كانت إمبريالية في الوقت ذاته، وكانت الولايات المتحدة " ولا تزال تسعى إلى الاحتفاظ بوضعها المتميز جيوسيآسيا إزاء أوروبا الغربية واليابان.لماذا يتحمل المرء مشقة انتقاد استراتيجية الهيمنة؟ فهذه الاستراتيجية.لكن، في عالم الواقع يمكن أن تكون أضرار الهيمنة للمصالح الأمريكية أكثر من منافعها .فالحكم على صلاح الاستراتيجية يتوقف

**على الإجابة عن الأسئلة الآتية, هل تستطيع الولايات المتحدة منع نهوض دول عظيمة جديدة فتبقي على زعامتها إلى مالا نهاية؟ هل يؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى السلام حقًا؟ هل تبقى الضمانات الأمنية التي يعتمد عليها نجاح الاستراتيجية محافظة على مصداقيتها في أوائل القرن الحادي والعشرين؟ من المؤكد لا.**

## سياسة ودبلوماسية ال50 سنة

هل يفهم ساسة أمريكا فهم جيد وموضوعي أبعاد الصورة التي آل إليها مسرح السياسة الدولية مع مستهل القرن الحادي والعشرين؟ إن هذه الصورة تتسم بأبعاد ومتغيرات وتحديات شتى .فمن أبعاد الصورة وجود رئيس روسي كان بدوره مسئول مخابرات سابق وهو فلاديمير بوتين الذي يحاول جاهدا بل وينجح أحيانا في إعادة روسيا إلى حيز النفوذ الذي كانت قد فقدته كدولة عظمى بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي. ومن أبعادها أيضا تنامي تأثير دور الصين على الساحة السياسية الدولية، وتطور ظاهرة العولمة في تجلياتها الإتصالية والثقافية الاعلامية ناهيك عن الاقتصادية والمالية..ومن هذه الأبعاد كذلك ما تشهده بورصات العالم ودوائر المال بين جنباته من حركة سريعة لرؤوس الأموال بحجم يصل إلى خانة المليارات كل يوم ومنها أيضا قيام أوروبا الموحدة بما يعنيه ذلك من وجود منافس جديد على الساحة الدولية ينال من دور الهيمنة الذي ندبت واشنطن نفسها للقيام به,ومنها كذلك انتشار الدعوات التي تحمل شعارات وترفع لافتات من قبيل:

ضرورات التدخل الإنساني تحت عباءة الأمم المتحدة لإنهاء الحروب الداخلية والصراعات الأهلية أو من قبيل:حقوق الإنسان وإقرار الحريات الأساسية وتفعيل دور المنظمات الأهلية، غير الحكومية.

وسنطل على سياسات وبلوماسية امريكا من منظور المصلحة القومية للولايات المتحدة. وسنتعامل مع هذا كله من منطلق الواقع الحي المعاش بعيدا عن التفتيش في دفاتر التاريخ الماضي فنحن لا نكتب دروسا في التاريخ ولكننا نبلور أفكار للحاضر ونستشرف آفاقا في المستقبل ولمحات نطل من خلالها هنا أوهناك على بعض الدروس المستفادة من الوقائع والأحداث. وخلال القرن العشرين كان يمكن أن توجد دولة قوية عسكريا دون أن تكون قوية اقتصاديا وكان المثل هو الاتحاد السوفييتي فيما يوجد العكس على شكل دول كثيرة مثل دول النفط العربية ,حيث القوة الاقتصادية، ناضجة إلى حد ملحوظ ولكن على حساب القوة العسكرية. هذه الإزدواجية أو هذا الإنقسام كفيل بأن ينتهي في القرن الجديد ومن ثم تعود الأوضاع إلى السياق المعقول: القوة العسكرية لابد وأن تتواءم أو تتلاءم مع القوة الاقتصادية والعكس صحيح وإلا أصيبت الدولة القومية بمرض أقرب إلى الشيزوفرانيا الإنفصام السياسي .وهذا الإنفصام هو الآفة التي أصابت الاتحاد السوفييتي السابق في مقتل.فقد أكد مصير الاتحاد السوفييتي السابق أن التركيز من جانب واحد على القوة العسكرية أمر يستحيل استمراره، ولاسيما في عصر المعلوماتية والتكنولوجيا.وقد ارتبط بها إمكانات الإتصال اللحظي التي تكفل التواصل بين البشر مع إطلاعهم في غُرفات نومهم أو معيشتهم على الثغرات الفاصلة في مستوى

المعيشة بين هذا الشعب أو ذاك وعلى مستوى العالم بأسره, كل هذه المتغيرات تشكل تحديات.ومشكلة أمريكا أن التجربة التاريخية لم يسبق لها إن انطوت على دروس وعبر يمكن أن تعد أمريكا لمجابهة هذه التحديات المستجدة في حياتها وحياة العالم الذي تعيش فيه، والمطلوب أن تؤدي فيه دورا قياديا .لقد عاشت أمريكا آمنة الجانب ,حيث لم يكن ينافسها خصم ولا ينازعها توازن القوى محيطين الأطلسي شرقا والباسفيكي غربا فلم تعرف معنى غريم. أكثر من هذا لم يعد ثمة مقياس تحليلي واحد يصلح للتعامل مع جميع النظم السياسية والإقليمية القائمة في عالم القرن ال21 .وهذا يشكل بدوره تحديا منهجيا كما قد يَصنّف أمام واضعوا دراسة السياسة الخارجية للولايات.عالم القرن ال21 ينقسم إلى 4 نظم دولية قارية توجد جنبا إلى جنب وتقضي من أمريكا إتباع4مناهج لتحليل أبعادها والتعامل مع مشكلاتها وهذه النظم الأربعة ,هي:1- أوروبا الغربية ,حيث توجد أكثر من وشيجة تربط بين القيم والمثل السياسية على جانبي الأطلسي وبين أوروبا وأمريكا ,حيث تسود قيم الممارسة الديمقراطية واقتصاديات السوق وتصبح الحرب أمرا صعب اللهم عند الأطراف حيث يمكن أن تندلع شرارة الحروب والصراعات المسلحة بفعل الصراعات العرقية وحيث الاستعدادات العسكرية في أوروبا يتم اتخاذها لا من أجل الاقتتال الأوروبي بل في مواجهة اعداء خارجيين.

2- آسيا :حيث توجد دول وأقطاب يعامل بعضها البعض معاملة الخصم الاستراتيجي فهناك مثلا الصين والهند واليابان منها من يعامل الآخر على أنه يشكل تهديد حقيقيًا للأمن القومي .الحروب بين تلك القوى الآسيوية ليست أمرا حّالا ,لكن العسكرية في تزايد ومن ثم سيظل توازن القوى أمرا له أهميته للحيلولة دون اشتعال الحروب.

3- الشرق العربي :حيث الصراعات أقرب ما تكون إلى صراعات أوروبا في القرن السابع عشر بمعنى أن جذورها ليست اقتصادية كما في نصف الكرة الغربي ولا استراتيجية كما في آسيا لكنها عقائدية ودينية ومن ثم فالمطروح في صراعات الشرق العربي ليس التعامل مع الآخر بل هو وجود الآخر في الأصل وفي الأساس. واقصد الصراع العربي الاسرائيلي الذي لن ينتهي حتى لو تم اقرار السلام بين الدول العربية واسرائيل.وسيفضي إلى زوال اسرائيل ,لكن مع نهايات القرن او في القرن الرابع الميلادي. ريثما ترسخ الولايات المتحدة أقدامها في الحزام الأوراسي, حيث استثماراتها القوقازية تبلغ اكثر من ال200 مليار دولار مقابل 40 مليار لاسرائيل. وتلك البلاد كانت بلاد المتهودين الخزر. ويمكن ان يكون موقف الاسرائيليين العودة الى ارض الخزر التي تؤمن لهم حياة افضل ورخاء افضل وارحب مما يحدث من احتلال اراضي فلسطينية وعربية,وهذا موجود في عقلية السياسي والمستثمر الاسرائيلي. 4- أفريقيا : أوضاعها لا تشكل سابقة يمكن الركون أو الإحالة إليها في تاريخ وتجربة أوروبا والغرب والقارة هي من الإتساع وبعد الشقة من أطرافها لدرجة

يتعذر معها الحديث عن توازن قوى على صعيدها. وقد كان هناك صراع قوي ثنائي بين أمريكا والإتحاد السوفييتي اتخذ من أفريقيا ساحة له. ولكن هذا الصراع ما لبث أن انتهى بعد إنتهاء الحرب الباردة وعاد بين الصين وامريكا ودول اخري اسيوية واوربية وافريقية. مع ذلك فالصراعات الداخلية والحروب الأهلية لن تنتهي في أفريقيا خاصة وأن الحدود التي سبق رسمها لتسهيل الحكم الامبريالي للقارة أصبحت بعد الاستقلال خطوطا تفصل القبائل والموارد والإمكانات والتضاريس الطبيعية مما لايزال يعد مثارا للصراعات والاقتتال الوحشي الذي يصل إلى حد الإبادة الجماعية في بعض الاحيان.

وخطورة هذه الحروب الأهلية في أفريقيا أنها تنتقل بفيروس العدوى لتصبح صراعات دولية مما يرتب على ضمير العالم عبء العمل على إخمادها والأخذ بيد أفريقيا إلى حيث الديمقراطية والنمو .إزاء هذه الأوضاع.ناهيك عن المشاكل المستجدة التي لحقت بكيان الدولة القومية التي طالما عرفناها كما في البوسنة مثلا العولمة التي إما تؤدي إلى تفكك الدولة القومية التقليدية إلى كيانات عرقية أو إلى النقيض وهو استيعاب الدولة القومية ضمن كيانات إقليمية أقوى وأشمل كما في الإتحاد الأوروبي.

وفي ظل هذه التعقيدات غير المسبوقة مصر ليست مؤهله كما ينبغي لكي تؤدي دورها القيادي المطلوب على مستوى العالم, السبب يرجع إلى عوامل ومؤسسات شتى تشارك في صوغ ورسم وتشكيل ومتابعة السياسة الخارجية لمصر وفي مقدمة هذه المؤسسات.يأتي البرلمان الذي يجنح أعضاءؤه إلى تغليب المصالح الضيقة لدوائرهم الانتخابية على المصالح العليا التي تفرض تلبيتها السياسة الخارجية المصرية.

على مدار نصف القرن الماضي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظلت المحالفة الأطلسية التي تضم أمريكا وأوروبا الغربية في اطار الناتو مؤسسة فاعلة وقادرة على التأثير.السبب التعددية والممارسات والحوار السياسي الذي جعل الناتو هو حجر الزاوية في الشراكة بين أمريكا وحلفائها وخاصة في اطار السياسة الخارجية.

ليس معنى هذا ان الشراكة الأطلسية سمن على عسل في كل الأوقات .وكم يسود الاختلاف والتناقض أحيانا علاقات هؤلاء الحلفاء وكم تفرقت بهم السبل والآراء والمواقف والاتجاهات.فخلال العدوان الثلاثي 1956 نأت ادارة ايزنهاور بنفسها عن حلفائها البريطانين والذين تحالفوا مع اسرائيل لشن العدوان الثلاثي على مصر.

وفي القرن الحالي ترتفع الأصوات في أوروبا الغربية داعية الى أن يكون الاتحاد الأوروبي قطبا للتوازن مع الولايات المتحدة وليس قطبا متكاملا معه. والسمة البارزة التي تميز القوة العسكرية الجديدة للاتحاد الأوروبي خلال القرن، هي القوة التي ستخرج الى حيز الوجود.والتي تتمثل في خلق قدرة عسكرية تستطيع أن تعمل خارج اطار حلف الناتو نفسه. فتوحدت المانيا أدى الى ظهور الهوية الشخصية الأوروبية بوصفها كيانا مستقلا

وحقيقة سياسية متبلورة منفصلة عن أمريكا ونفوذها وسطوتها. وهذا امر طبيعي لان الهدف من تجسيد الشخصية الأوروبية الموحدة هو تخفيف سيطرة أمريكا وتقليل سطوتها.

لكن امريكا لن تقبل بسهولة فستتدعي ان كلا من الكيانين الأوروبي والأمريكي كلا منهما لا يزال بحاجة حيوية الى الآخر. لن تعدو أوروبا أن تكون مجرد شبه جزيرة تشكل امتدادا لكيان قاري ضخم شاسع مترامي الأطراف اسمه أوراسيا.الأوراسيا بكل مشاكلها وتعقيداتها ومواريثها التاريخية. وغالبا ستسعي روسيا إلى ضم بعض الدول السابقة التي كانت عضو في الاتحاد السوفيتي.وهذا يمكن ان يمثل كيان شاسع المساحة وسوق ديموغرافي كبير وقوي يحقق توازن مع الاوربي والامريكي والصيني,والمصري(اذا اتحدت دول متجاورة مع مصر بدايةً في شكل سوق اقتصادي).

اما منظمة الأمم المتحدة سوف تلعب دورا أكبر في اطار السياسة الخارجية لعدة دول منها ألمانيا والصين وروسيا, بل وسيكون هذا الدور، في بعض الحالات، أكبر وأوسع من دور حلف الناتو ذاته. استمرار سياسة بريطانيا في الممالأة والذيلية إزاء واشنطن ستجعلها تخسر كثيراً مما يسهم في تفوق دول عديدة عليها في السياسة الخارجية والاقتصاد والقوة الناعمة..الخ خاصة ألمانيا وربما فرنسا من أوروبا والبرازيل ومصر والارجنتين من خارج القارة.

امريكا غير أوروبا سوف تعاني مغبة التحجيم ,فقد لا تعدوا أن تكون جزيرة جزيرة واقعة بين محيطين يكاد وضعها إزاء قارة أوراسيا السالفة الذكر يشبه وضع بريطانيا إزاء قارة أوروبا في القرن التاسع عشر .سوف يتعين عليها وقتئذ أن تلتمس تحقيق توازن في القوى وأن تكيف نفسها وفكرها وسلوكياتها على اداء دور أصغر من حجمها واشد تواضعا مما درجت عليه لاسيما وأن الخصم الروسي لم يعد كما تصوروا القوم جثة هامدة ولا كيانا استبدت به العلل وفقد قدرة الحركة. الروسي يتحرك ويتطلع الى استعادة دور له يتفق مع حجمه الجغرافي وتراثه السياسي وبعضه منسوب الى الحقبة السوفييتية ومن الطبيعي أن ينقب عن أخطاء

أمريكا وعثرات سياستها ويفيد من هذا كله في تكتيل التأييد وتجميع الأصدقاء وتحقيق المصالح.فالكرملين الروسي لم يعد يحكمه قيادات مأفونة فاسدة كما في عهد يلتسين بل تتحكم بمقاليده قيادة محنكة ومتطلعة الى أن تلعب بلادها دورا في الطليعة أو قرب الطليعة من أقدار العالم .وهي في الحقيقة بدات مع قيادة فلاديمير بوتين.

وفي الدول العربية والاسلامية أن ننهج نفس السبيل ومهما اختلفت المسالك ومهما كانت صداقاتنا مع أوروبا وأمريكا علينا أن نضع الشأن الروسي في بؤرة اهتمام سياساتنا الداخلية والخارجية على السواء .ان القدرة التاريخية لدولنا العربية خاصة مصر وروسيا

على التحمل والصمود بوجه الغزاة الخارجين .كان هذا دأب معتاد مع الغزاة. فداب روسيا مع نابليون عام 1812 ومع هتلر عام 1943 بل كانت روسيا ومصر هما الصخرة التي انكسرت فوقها أحلام الغزو والتوسع الامبريالي. واذكر بكلمات الرئيس الروسي بوتين ان التراث الامبراطور علينا أن نعرفه ونعرف تاريخنا جيداً وأن نستخلص منه الدروس ونتذكر الذين أسسوا دولنا في الشرق ودعوا الى صون كرامتها وجعلوا منها كيانا عظيما ودولة منيعة وقوية.

انني ادعو إلى كيان اقتصادي قوي شمال افريقي امريكي جنوبي واسيوي عربي.هذا الكيان يواجه فكرة قيام دول حلف الناتو الأوروبية- جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي- ودول أمريكا الشمالية أمريكا وكندا والمكسيك.والاسيان في آسيا.هذا بالاضافة إلى كيان منظمة التعاون الاسلامي التي يجب ان تتجه لما يشبه الاتحاد، فمع نهاية القرن الرابع سيكون المسلمون قادة العالم ديموغرافيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا.وستكون بوادر ذلك بأن يصبح اغلبية سكان اكبر عشر دول اوربية مسلمون,وذلك في الفترة من 2040 -2060.

نصف الكرة الغربي وبالذات قارة أمريكا الجنوبية ستكون ردت الولايات المتحدة إلى الخلف فكولومبيا ما زالت تشكل شوكة شديدة الإيلام في خاصرة الولايات المتحدة ,فهل من مخرج امريكي من الفوضى السائدة ؟.

لن يعيد امريكا إلى النصاب امام العالم الا العودة الصريحة للسياسية الخارجية إلى منطق الاعتدال انطلاقا من التوافق، فالسياسية الخارجية الأمريكية صبغت في المرحلة الأخيرة بتوجه متشدد من داخل الحزب الجمهوري نفسه. واتّخذت القرارات على خليفة النظرة البروتستانتية الأصولية وبقراءة من المحافظين الجدد.علي الامريكان أن يتشاور بكثافة مع الحكومات الأجنبية. وألا يتصرفو على قاعدة أن من ليس معهم فهو أوتوماتيكيا ضدنهم. إن هذه المقارنة التي تلغي مساحة التوافق في العلاقات الدولية هى تدمير للذات.

## التعددية القطبية والسيطرة

يزخر تاريخ السياسة الدولية الحديث، والذي يبدأ من ١٥٠٠ بأنقاض جيوسياسية لدول راهنت على الزعامة كإمبراطورية هابسبورغ تحت حكم شارل الخامس، فرنسا تحت حكم لويس الرابع عشر ونابوليون،بريطانيا الفكتورية، ألمانيا الهتلرية .والدرس التاريخي من هذا واضح وضوحًا كافيًا فالدول التي تراهن على الزعامة تسقط كلها من دون استثناء . والسؤال المهم الذي يطرح نفسه , لماذا تسقط ؟ والجواب ليس سرّاً عند الذين يدرسون السياسة الدولية حين تصبح دولة ما قوية أكثر مما ينبغي تهدد أمن الدول الأخرى.تظل الدول يقظة حين يتعلق الأمر بالحفاظ على أمنها لأنها تريد المحافظة على بقائها دولا تؤدي أدوارها بصورة مستقلة .فإذا واجهت زعيمًا متحديًا أقامت" توازنًا "ضده .أي أنها تبني قوتها العسكرية الخاصة وتقيم، إذا لزم الأمر، تحالفات لخلق وزن جيوسياسي مقابل الدولة الطامحة إلى الزعامة. ومن المفيد إلى حد ما أن تكون الدولة قوية .لكن ليس من صالح الدولة أن تصبح قوية أكثر مما ينبغي،لأنها عندئذٍ تُرعب الآخرين.

إن سقوط الزعماء بلا استثناء يبرهن على حقيقة متناقضة من حقائق السياسة الدولية,حيث إذا ربحت دولة ما أكثر مما ينبغي فإنها تخسر تماما مثل كوب ماء عندما يمتلئ فان الزيادة تسقط خارجه وهذه الزيادة تكون ضده اي تنخر فيه بالاضافة إلى تناقص ما بداخل الكوب نفسه مع مرور الزمن. إذا كان هذا هو مصير من يسعى إلى الزعامة فلماذا يعتقد منظرو العلاقات الدولية الأمريكيون،والأهم منهم صانعو السياسة الأمريكية، أن الولايات المتحدة يمكن أن تنجح حيث أخفق الآخرون؟. هناك ثلاثة أسباب, أولا، يحتج هؤلاء بأن الآخرين لا يوازنون قوة أمريكا الساحقة كما هي.ويؤكدون أن الدول تقيم توازنًا ضد الدول التي تستخدم أسلوب التهديد وأن الولايات المتحدة كزعيم سليم، لا تفعل ذلك.

ثانيًا، يعتقد العلماء وصانعو السياسة أن الولايات المتحدة تحسب حسابًا لمصالح الدول الأخرى، لهذا ترغب هذه الدول في التحالف معها بدلا من إقامة توازن ضدها .ثالثًا جاذبية قيم أمريكا الديمقراطية الليبرالية وثقافتها تبرر لها ممارسة" القوة الناعمة "قوة أمريكا الناعمة وقوة الزعامة /الهيمنة يسيطر على عقول العاملين في سياسة الولايات المتحدة الخارجية الاعتقاد بأن الديمقراطية الليبرالية تهب شرعية للزعامة الأمريكية .

وصرح ناطق سياسي للبنتاجون في عهد إدارة بوش قائلا" إن اعتقادنا الأساسي بالديمقراطية وحقوق الإنسان يجعل الأمم الأخرى تثق بأن قوتنا العسكرية الضخمة لا تهدد من يطمحون إلى التقدم الديمقراطي السلمي,وهذا امر غير منطقي بالمرة فهو اعتقاد شخصي خاطئ. وهناك فترتان تميزتا بالقطبية الأحادية في ١٦٦٠ كان يعترف بأن فرنسا هي القوة العظمى الوحيدة في أوروبا .لكن في ١٧١٣ أقامت إنجلترا والنمسا نفسيهما

دولتين عظيمتين كرد مباشر على قوة فرنسا .وفي منتصف القرن التاسع عشر انقضت الفترة التي كانت فيها بريطانيا الفيكتورية قطبًا أحاديًا وهذا بنهوض كل من ألمانيا والولايات المتحدة واليابان إلى وضع الدول العظيمة .وفي كل من هذه الدول كان الخوف من القوة البريطانية هو الحافز إلى تحولها إلى دولة عظيمة.وليس هناك إطلاقًا سبب قاهر للاعتقاد بأن الولايات المتحدة اليوم سوف تُستثنى من هذا المصير.

ففي السنوات العشر أو العشرين القادمة سوف تكون الهيمنة الأمريكية حتمًا حافزًا على ظهور الصين وألمانيا واليابان وربما تعود روسيا إلى الظهور كدول عظيمة قادرة على العمل كقوة توازي قوة الولايات المتحدة .وإذا عدنا إلى السؤال الذي طرحناه من الناحية المجردة من المفيد للولايات المتحدة أن تكون زعيمًا لو أنها نجحت في أداء هذا الدور بشكل يخدم البشرية جميعا وليس من خلال الهيمنة والحروب ,فالمشكلة هي أن الزعامة أو الهيمنة لم تكن قَط استراتيجية رابحة في السياسة الدولية الحديثة، وليس من المتوقع أن تكون ناجحة بالنسبة للولايات

المتحدة، لأن استراتيجية الهيمنة تنطوي على عيب يتمثل في أن افتراضاتها عن استمرار الزعامة الأمريكية في عالم وحيد القطب ليست صحيحة فكلمة الزعامة او الهيمنة زادتها خطأ.

لم تحل أمريكا طبعًا المشكلة لأن هناك في الوقت الحاضر قلقًا واسعًا من أنه إذا ما انسحبت الولايات المتحدة عسكريًا من أوروبا في المستقبل، فإن الأوربيين سينقلبون إلى عاداتهم الجيو سياسية القديمة وستنهار التبعية والاعتماد الاقتصادي والثقافي..الخ على الولايات المتحدة, وهذا المثل يوضح نقطة مهمة تقتضي استراتيجية الهيمنة أن تقيم الولايات المتحدة بيئة أمن دولية تؤدي إلى الاعتماد المتبادل .وهذه مسؤولية ثقيلة وكثيرًا ما تكون خطرة .ففي أحسن الأحوال تضطر متطلبات الاعتماد الاقتصادي لاستراتيجية الولايات المتحدة إلى تحمل التزامات أمن ؛ وفي أسوأ الأحوال يمكن أن تؤدي تلك الالتزامات إلى الحرب .فهناك حالتان، إحداهما تاريخية والأخرى راهنة، توضحان كيف أن الاعتماد الاقتصادي بدلاً من زيادة أمن أمريكا، يمكن أن تكون له عواقب استراتيجية معاكسة .والحالتان هما دور أمريكا في الهند الصينية من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٤، وتدخلها في البوسنة.

كانت ضرورات الاستراتيجية الأمريكية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات أيام الحرب الباردةتقضي بعودة العافية إلى الاقتصاد الياباني الأمر الذي كان صانعو سياسة الولايات المتحدة يعتقدون أنه يعتمد على دخول اليابان أسواق التصدير والمواد الخام في جنوبي شرقي آسيا .وفهمت إدارتا الرئيسان ترومان وأيزنهاور أنه لكي تنجح هذه الاستراتيجية يجب على الولايات المتحدة أن تضمن أمن اليابان الاقتصادي والعسكري .

هذه الصلة بين الأمن والاعتماد الاقتصادي - ولا سيما مصلحة أمريكا الاستراتيجية في الدفاع عن دخول اليابان اقتصاديًا إلى جنوبي شرقي آسيا-هذه الصلة ساعدت على تعميق تو رط أمريكا في الهند الصينية.

أصبحت الهند الصينية، بصرف النظر عن عوزها إلى الأهمية الحقيقية الاستراتيجية والاقتصادية،هدفًا مركزيًا لسياسة الولايات المتحدة بسبب هموم" نظرية الدومينو ." كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الهند الصينية كجدار النار لتحول بين أكثر أجزاء المنطقة حيوية اقتصاديًا، ولا سيما ملايو وأندونيسيا، والسقوط تحت سيطرة الشيوعية . كانت واشنطن قلقة من أن سوء الأحوال الاقتصادية في بلدان (الدومينو) المقهورة سيكون له عواقب جيوسياسية، إذا انقطعت صلات اليابان بجنوبي شرقي آسيا، لأن ما ينشأ عن ذلك من صعوبات اقتصادية سيؤدي إلى عدم الاستقرار في اليابان، وتكون النتيجة خروج اليابان من فلك الولايات المتحدة وبهذه الصورة تصبح معرضة للاختراق السوفييتي.

إن العلاقة بين التوجه الجيوسياسي الياباني وعودة عافيتها الاقتصادية ودخولها إلى جنوبي شرقي آسيا _ أي الاعتقاد بوجود اعتماد اقتصادي واستراتيجي بين القلب والأطراف _ هذه العلقمة كانت عاملا مساعدًا لكي تقدم أمريكا دعمًا لفرنسا في أثناء حرب الهند الصينية الأولى، ولتساند أيضًا، بعد١٩٥٤, دولة في جنوبي فيتنام .وإذا عدنا إلى التفكير في المرحلة التي سبقت ذلك نجد أن الولايات المتحدة اجتازت العتبة الخطيرة في الطريق إلى الحرب الفيتنامية في أوائل الخمسينات حين استنتجت واشنطن أن متطلبات الاعتماد الاستراتيجي ولا سيما أمن اليابان ورفاهها، وأمن جنوبي شرقي آسيا على العموم كانت تحتم أن يمتد الاحتواء إلى تلك المنطقة.

ليست الهيمنة الخيار الاستراتيجي الكبير الوحيد المتوافر للويات المتحدة .

والأمر الأهم أن الهيمنة ليست هي الخيار الواقعي المتوافر للولايات المتحدة .والحقيقة أن الواقعيين حين يتعلق الأمر بالاستراتيجية الكبرى منقسمون إلى معسكرين .فهم يختلفون حول ما إذا كانت الزعامة أم توازن القوى- وهما نموذجا الاستقرار الدولي اللذان يمكن أخذهما من التاريخ -هو الذي يقوي الأمن الأمريكي في أحسن التقديرات.فالذين يؤيدون الهيمنة راهنوا على الزعامة أما المعسكر الآخر فيعتقد أن الولايات المتحدة تحصل على الأمن أكثر إذا هي استغلت حركية توازن القوى في عالم متعدد الأقطاب آخذٍ بالظهور أي عالم تلحق فيه الصين والهند وألمانيا، وربما روسيا، بالولايات المتحدة في صفوف الدول الكبرى.

ويعتقد أنصار توازن استراتيجية القوة أن الزعامة غير مستقرة بذاتها، ولهذا ليست

استراتيجية رابحة .ويعتقدون أيضًا أن الولايات المتحدة تنقصها الموارد اللازمة للإبقاء على هيمنتها.

إن توازن القوى كبديل للهيمنة هو الاستراتيجية الكبرى للتوازن في المناطق خارج الحدود الساحلية.والنموذج التاريخي لاستراتيجية كهذه هو بريطانيا حين كانت في ذروة قوتها .فبانعزال بريطانيا عن الصراعات الأوربية بفضل وضعها الجغرافي المميز وطبقًا بفضل سيطرة الأسطول الملكي على البحار،كانت في الغالب قادرة على البقاء بعيدة عن حروب أوروبا .كانت بريطانيا، حتى إذا اضطرت للتدخل، تستطيع في العادة أن تحد من مدى تورطها، وتحمل حليفاتها معظم نفقات الحرب وأخطارها .كانت بريطانيا بموقعها الآمن خلف القنال الإنجليزي تستطيع في معظم الوقت زيادة قوتها إلى الحد الأقصى مقارنة بالدول الأوربية الكبرى من دون أن تفعل شيئًا أكثر من مراقبة الأوربيين وهم يقتتلون فيما بينهم وبذلك يضعفون أنفسهم بالنسبة لبريطانيا في هذه العملية وبالنسبة لدول الشرق العربي والدول الاسلامية مع امريكا.لم تتمكن بريطانيا في نهاية الأمر من الاستمرار في هذه الاستراتيجية، لا لعيب في مفهوم التوازن في المناطق خارج الحدود الساحلية بل نتيجة لعوامل مادية كانت في نهاية الأمر خارجة عن سيطرة بريطانيا .فقد كسفت بريطانيا مع الزمن من قبل دول أكبر منها وأقوى ولا سيما الولايات المتحدة وألمانيا .والحقيقة أن المرء حين يرى كم كانت شحيحة موارد بريطانيا، حتى في ذروة قوتها يتضح له

أنها تمكنت من القيام بدور الزعيم لأنها كانت قادرة على القيام بدور المحافظ على التوازن خارج حدودها، وعلى اغتنام الفرص لكي تدفع منافسيها إلى الاقتتال فيما بينهم . قلما كانت بريطانيا تحتاج إلى إقامة توازن قوى لأنه كانت للأوربيين، حتى من دون تحريض بريطانيا أسباب كثيرة للتنافس فيما بينهم.

وموقع الولايات المتحدة أفضل جدًا مما كان عليه موقع بريطانيا لكي تنجح في إقامة توازن قوى خارج حدودها، وهذا لسببين, إن هامش القوة لدى الولايات المتحدة بالنسبة للدولة العظيمة الأخرى أعظم جدًا مما كان عليه هامش القوة لدى بريطانيا ويمكن أن يظل كذلك .كما أن الولايات المتحدة تتمتع بدرجة من المناعة ضد تهديد خارجي أعلى مما كانت تتمتع به بريطانيا.

إن المبدأ الذي تنطوي عليه استراتيجية توازن القوى خارج الحدود هو أن محافظة الولايات المتحدة على الأمن، وسيطرتها على النظام السياسي الدولي ستصبحان بصورة متزايدة أصعب بالنسبة للولايات المتحدة وأشد خطرًا وأكثر كلفة .ومقابل استراتيجية الهيمنة يعمد مبدأ التوازن خارج الحدود إلى تحديد مصالح الولايات المتحدة بدقة وهي الدفاع عن وحدة الأراضي الأمريكية والحيلولة دون ظهور زعامة أي ظهور دولة قوية

كألمانيا والصين. إذا أقامت الولايات المتحدة التوازن خارج حدودها فإنها تستطيع أن تتخلى عن التزاماتها العسكرية في أوروبا واليابان وجنوبي كوريا. وأهم أهداف استراتيجية التوازن خارج الحدود أن تتنحى الولايات المتحدة عن
الحرب الممكنة في المستقبل بين الدول العظمي، وأن تعلي إلى أقصى حد وضع قوتها النسبية في النظام العالمي.
ويرفض مبدأ التوازن خارج الحدود التزام استراتيجية الهيمنة بالاعتماد الاقتصادي المتبادل لأن للاعتماد عواقبه الاستراتيجية السلبية. والتوازن خارج الحدود ينفر أيضًا من أي طموح إلى إدامة زعامة الولايات المتحدة وينبذ الادعاءات الإيديولوجية المغروسة في استراتيجية الهيمنة.
وإذا قامت الولايات المتحدة بدور الموازن خارج الحدود يمكن أن توجه إليها ظنون قوية لدى انهماكها في أنواع فعاليات مثل تشجيع الديمقراطية بإصرار في البلاد الأخرى؛ والإسهام في عمليات فرض السلام؛ ونجدة الدول الفاشلة مثل الصومال وهاييتي؛ واستخدام القوة العسكرية في التدخل لغاية إنسانية .فلابد أن ينظر بعين الشك إلى الولايات المتحدة لدى تورطها في هذه الأنواع من الأفعال الخارجية لأنها قلما تؤثر في المصالح الجيوستراتيجية والأمنية التي تؤلف قلب استراتيجية التوازن خارج الحدود للولايات المتحدة.
يعتمد التوازن خارج الحدود على الافتراضات الآتية :استراتيجيات توازن القوة أفضل من استراتيجيات الزعامة؛ الاعتماد الاقتصادي خطر وليس متعة بالنسبة لدولة عظيمة مثل الولايات المتحدة؛ مصداقية التزامات الردع الموسع الأمريكية سوف تتراجع كثيرًا في السنوات القادمة؛ يجب ألا تتحمل استراتيجية الولايات المتحدة أعباء القلق على المصداقية، والحزم، والسمعة؛ وللجغرافيا مضامين مهمة بالنسبة للاستراتيجية الكبرى؛ خطر ظهور منافس أوربي او آسيوي وهو خطر لن تستطيع استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى الافتراض أن دولا أخرى يمكن أن توازن ضدها.
إن الأخذ باستراتيجية كبرى بديلة ينسحب إلى المستقبل, فعلى الرغم من إمكان الحفاظ على الزعامة الأمريكية فترة تمتد عشر سنوات أخرى، لا يمكن الحفاظ عليها كثيرًا بعد ذلك .لأن التبدل الذي أخذ يطرأ على توزيع القوة في النظام الدولي -وخصوصًا التقهقر النسبي في قوة الولايات المتحدة وما يقابله من نهوض القوى العظيمة الجديدة _ هذا التبدل سيجعل من غير الممكن الدفاع عن استراتيجية الهيمنة .فهذه الاستراتيجية تتضعضع مع الزمن، لأن مصداقية استراتيجية الردع الموسع الأمريكية آخذة في التآكل بسرعة .وسترتفع مع الزمن أخطار استراتيجية الهيمنة وكلفاتها إلى مستويات لا يمكن القبول بها.

وليس امام الولايات المتحدة الا ان تفكر في استراتيجية كبرى بديلة من أجل المستقبل قبل أن تسبقها الأحداث. كما يجب عليها الحكم على الاستراتيجيات الكبرى بمقدار ما تقدمه من الأمن؛ وبإمكان الدوام عليها؛ وبتكلفتها؛وبدرجة الخطر الذي تولده؛ وبآثارها الداخلية المحسوسة وغير المحسوسة .ويجب على كل مناظرة جدية تجري حول استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى أن تستخدم هذه المعايير لتقويم المزايا النسبية لكل من الاستراتيجية الكبرى الراهنة والاستراتيجيات المنافسة، وإن الوقت الذي لا تستطيع فيه استراتيجية الهيمنة أن تجتاز هذه الاختبارات يقترب بسرعة.

إن القول بأن أيام الزعامة الأمريكية غدت معدودة سوف يقابل بعدم التصديق، من دون شك، من جانب أنصار الاستراتيجية الكبرى الراهنة، وليس هذا بمستغرب .فبعد أن حقق دعاة الهيمنة مطامح الزعامة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي يريدون أن يبُقوا العالم على ما هو عليه .إن منظِّري الاستراتيجية الكبرى الأمريكيين يرون آفاق التبدل في السياسة الدولية مثلما كان رئيس الوزراء البريطاني اللورد ساليسبري يراها في نهاية القرن التاسع عشر .قال اللورد ساليسبري" إذا حدث شيء مهما كان فسيكون أسوأ، ولهذا تقضي مصلحة بريطانيا بقدر المستطاع ألا يحدث شيء مهما كان.

لكن انهيار الاتحاد السوفييتي هو الذي قضى على أسس استراتيجية الهيمنة .فقد كان في وسع الولايات المتحدة أن تكون زعيمة لأن التهديد السوفييتي جعل الآخرين يقبلون بالتفوق الأمريكي لأنه أفضل في نظر البعض من السيطرة السوفييتية .وكان بإمكان الولايات المتحدة التمتع بالاستقرار في عهد القطبية الثنائية وبالقدرة على التنبؤ لسبب وحيد وهو آثار القطبية الثنائية ذاتها. ولولا الحرب الباردة لما كان في وسع الولايات المتحدة الاحتفاظ بهيمنتها واستقرارها في الحرب الباردة.

إن السياسة الدولية متحركة لا ساكنة .وكما قال بول كينيدي" لم يهيأ لأي مجتمع أن يبقى وحده إلى الأبد في مقدمة كل المجتمعات الأخرى "والظروف التي جعلت الهيمنة الأمريكية ممكنة آخذة في التغير بسرعة .لا ترتكبوا أي خطأ ففي وقت ما في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين لن تبقى استراتيجية أمريكا الكبرى هى الهيمنة .

## اجتماع أضداد أم تدويل الأقليات؟

هيمنة الدول بعضها على بعض في القرن ال19 مرتبطة بالاحتلال، ومن ثم القوة العسكرية، ثم تحولت في القرن ال20 الى الهيمنة الاقتصادية، وهى الآن في القرن ال21 تكون من خلال المعلوماتية والثقافة. ولم تعد الثقافة تعني الفنون والآداب فقط، بل تعتمد على تعريف عالم الانثروبولوجيا ادوارد تايلور بأنها كل مركب يتكون من المعرفة واللغة والمعتقدات والفنون والاخلاق والعادات والتقاليد والقانون..إلخ.

وفي العالم حوالي 3 الاف ثقافة و6 الاف لغة يتحدث 96% من سكان الارض منها 4% فقط.واذا كانت الجماعات القليلة تتخلي عن ثقافتها الموروثة بالتدريج لكي تنضم إلى ثقافة امم اقوي،الا ان ساسة الدول يركزون في القرن ال21 بصفة خاصة على الاقليات وحقوقها في التعددية الثقافة وما يتفرع عنها من حقوق.فتؤثر في مفهوم العدالة والمساواة ومن ثم تطبيق الديموقراطية بشكل صحيح وفي ذات الوقت سهولة اثارة القلاقل والتدخل في شئون الدول.ومنذ عشرينيات القرن الماضي شهدنا وجود العلاقات بين الدول والاقليات،خاصة بعد ضعف النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم.كما زادت المنازعات حولها وراحت تحل محلها نماذج التعددية الثقافية للدولة والمواطنة.وبالتالي حق قبول استقلال الاراضي (حق تقرير المصير) واللغة للاقليات القومية والاعتراف بمطالب البلاد وحقها في الحكم الذاتي بالنسبة للشعوب الاصلية.وللحقيقة ليست الامور وردية كذلك بل سهولة تقسيم الدول واثارة النعرات الطائفية،ورغم ذلك يشهد القرن ال21 اندماج دول قليلاً واتحاد دول عديدة كالعرب ودول سوفيتية سابقة.

ونظرا لقضايا الاقليات فمن حق الدول والمنظمات الدولية والمحلية في الدول الاخري وفي ذات الدولة تقدم العون والدعم والمهارات الفنية،والضغط على الدولة وربما عقابها.ببساطة تدويل علاقات الاقلية بالدولة واطار جديد مختلف عن القديم بحجة اصلاحه.هنا تصبح الفكرة عالمية او كونية بالاضافة إلى التكيف مع الاختلاف والتنوع.وشهدت بدايات القرن ال21 تكثيف جهود وتنمية المعايير الدولية لحقوق الاقليات على مختلف الاصعدة.وتبنت الامم المتحدة عام 1992 اعلان بشأن حقوق الاشخاص الذين ينتمون إلى اقليات قومية او عرقية او لغوية او دينية.كما طورت اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي معاييرها بشأن حقوق الاقليات وحقوق الشعوب الاصلية.

كان يهدف الغرلب من تاسيس الامم المتحدة اشاعة المثل العليا الكلية لعصر التنوير الاوربي،لكنها الآن تدافع عن الاحكام العرقية المبتسرة،معتقدة ان الشعوب والامم والثقافات لها حق تجاوز حقوق الانسان،وترفض جماعة التعددية الثقافية القيم

الليبرالية باعتبارها عنصرية،في حين انها تناصر الشوفينية الضيقة لكل ثقافة للأقلية على حد قول فينكلكروت.لكن البعض اشار لاساءة فينكلكروت لفهم دوافع المنظمات الدولية للاهتمام بهذا المجال.وهذا على اساس التعددية الثقافية الليبرالية التي طورتها النظريات السياسية الغربية وحدها بالطبع.فالدول غير المستقرة سياسيا بعضها يحتاج إلى توافر الديموقراطية قبل ان يكون هناك اي معني للدفع نحو التطبيق الشامل للتعددية الثقافية.ومشكلة الصراع العرقي والحاجة إلى العثور على طرق التعايش العرقي غالبا ما تكون اكثر ضراوة في البلدان ذات الديموقراطيات الضعيفة.فهل الهدف هنا صياغة قواعد تطبق عالم يتحقق فيه مستوي معين من الديموقراطية ام الهدف هو كبح جماح الصراع العرقي او حله في الدول ذات المستويات المتفاوتة من الديموقراطية ؟.هذه الطريقة التي جُمعت بها هذه المثل ليست متماسكة وقد تكون غير منتجة الايجابية التي يتم تصديرها على اساسها،بل تكون مبعث مشكلات لدول الجنوب او الشرق بصفة خاصة.ويعجز المجتمع الدولي عن مواجهة مشكلتي الفئات والظروف.والمعضلة الاكثر عمق هي العلاقة بين العدالة والامن والتي تجعل السياسات العرقية كثيرا جدا مبعث قوة مزعزعة للاستقرار،وبالتالي اضعاف الديموقراطية والتنمية،وهنا يتوجب احتوائها.فهل الهدف هو ان نفتح المجال لسياسات التعددية الثقافية الديموقراطية ام ان الهدف هو كبت واحتواء الحراك العرقي المزعزع للاستقرار؟.في كلا الحالتين النتائج مسيئة للعدالة والامن،وهنا المفارقة.

الواضح من بدايات القرن ال21 حتى عشرينياته ان الوضع القائم غير قابل للاستمرار بهذا الشكل على الاقل.والواقع ان المثالب قد ظهرت بالفعل ونموذجها كان العرق الشقيق وتناحر ابناءه.

وفي الواقع المنظمات الدولية كمتحدث باسم المجتمع الدولي وبلسانه،يثير مخاوف اخلاقية وقانونية وسياسية،حيث تعطي لنفسها تفويض لوضع معايير دولية.كما ان مصطلح المجتمع الدولي اسم على غير مسمي،بقدر ما ستحضر صورة عن عالم تسوده الصداقة بين الدول بناء على الاحترام المتبادل والقيم المشتركة.والواقع ان نظام العالم يتسم بانقسامات ايديولوجية وبعلاقات الشك وانعدام الثقة والخصومة المتبادلة،ان لم يكن استغلال،مدعومة بواسطة التفاوت الخطير من حيث القوة والتاثير.وقد يزعم قادة الامم المتحدة انهم يتحدثون بلسان (نحن الشعب) ويعكسون اجماع شعوب العالم ومجتمعاته،غير ان الاغلبية العظمي من شعوب العالم ليس لها سوي القليل وربما لاشئ في تشكيل سياسات الامم المتحدة.تعكس الامم المتحدة وانشطتها وخططها اللاتماثل في القوي الدولية،ميزة آراء ومصالح الغرب،ولا شك في ان ذلك صحيح في مجال التعددية الثقافية.ولو استبدلنا مصطلح المجتمع الدولي بمصطلح القوي الغربية لما تغير

**شئ في الاصطلاح.للاسف هذه المنظمات اساس ووسيلة لتقدم المصالح السياسية الجغرافية للدول الغربية،وليست آليات لتوحيد وتنمية القيم المشتركة لشعوب العالم.ومن ثم نشر التعددية الثقافية هو جزء من دهاء العقلية الاستعمارية او الاحتلال.قواني التعددية الثقافية لم تجمع عليها كل الدول الغربية ذاتها،ولم تحظ باجماع دولي اصيل.كما ان تشجيع التعددية الثقافية او الاقليات لا تعكس قيم المجتمع الدولي المتحد،بل ربما تم تفصيلها لخطط هذه المؤسسات الداخلية في المنظمة.**

**نحن لا نعترض على حقوق اقلية او تعددية ثقافية ولكننا نهتم بالحفاظ على الدولة وقوامها وعدم اثارة النزاعات وعدم الاستقرار،كما ان التعددية الثقافية يجب ان تركز على ثقافة الدولة الغالبة مع عدم التخلي عن الثقافات والاقل من الاصلية او الرئيسية للدولة،كل هذا في اطار ثقافة عالمية تحترم ثقافات الدول المحلية.**

## استيراد التوجيه (لا فرق بين خصم وصديق)

فتحت عملية اغتيال الجاسوس الروسي المنشق الكسندر ليتفينينكو في لندن بمادة "البولونيوم210" المشعة، في أول عملية تستخدم فيها هذه المادة، التي تبلغ قدرة ذرة واحدة منها على الفتك بجسم من يتعرض لها 250 ضعف تأثير مادة "السيانيد السامة"، ملف "حرب الجواسيس" من جديد ولكن هذه المرة في القرن الـ21.وفي الوقت الذي تحدث البعض فيه عن احتمال انتحار ليتفينينكو وتوريط بوتين على سبيل الانتقام، كشفت الأزمة عما هو أخطر من ذلك، وهو احتمالات تورط الروس في السوق النووية السوداء، ومعها احتمالات وصول مادة نووية مثل " البلوتنيوم 210 " لأيدي جماعات إرهابية.

وبعد نهاية الحرب الباردة باتت الجاسوسية عملية أكثر تعقيداً من ذي قبل، بل وأصبح من الصعب للغاية كشفها. وبحلول الألفية الثالثة، راح العالم يشهد نوعاً جديداً من التجسس تمتزج فيه عبقرية العلماء في القرن الواحد العشرين من خلال ما يقدمونه من تقنيات متطورة بعبقرية جواسيس القرن بما يتمتعون به من قدرة على الاختراق، واحترافية في التخفي، والأخطر تواجدهم في مواقع شديدة الحساسية، تجعل ما يقدمونه من أسرار يسيل له لعاب موكليهم، في الوقت الذي تضرب هذه الأسرار أمنهم القومي في الصميم!

والجواسيس الذين سقطوا في القرن الواحد والعشرين بعد أن تم نزع أقنعتهم وتحديد هوياتهم.هم ليسوا كجواسيس الماضي ولكنهم أخطر وأكثر ذكاء وقدرة على الاختراق والتغلغل وانتزاع المعلومات.

رغم وجود أكثر الأقمار الاصطناعية والمراقبة الإلكترونية تطوراً في هذا القرن إلا أنها لم تستطع أن تحل محل العميل الموجود في المكان المناسب القادر على الوصول إلى أدق المعلومات والأسرار الحساسة والمحمية جيداً. كما شهد القرن الحالي أنواعاً جديدة من الجواسيس مثل " جواسيس القرارات السياسية "، "جواسيس التكنولوجيا "، و" وجواسيس الإنترنت " و" جواسيس البنوك " وغيرهم، مع بقاء الأسلحة التقليدية للتجسس كالمال والجنس!

وتكمن المعضلة في أن معظم الجواسيس، الذين سقطوا في بداية هذا القرن، لم يتم اكتشافهم إلا بعد سنوات طويلة من عملهم الشيطاني، وتمريرهم أخطر وأدق الأسرار للأعداء، وغالباً ما تم اكتشافهم نتيجة ارتكابهم أخطاء غير مقصودة، رغم حرصهم الشديد، أو وشاية قدمها جاسوس منافس صديق، حيث ان الكثير من عمليات التجسس تمضي دون اكتشاف.

**و معضلة أخرى تتعلق بالكشف عن الجواسيس - إذا حدث - وهي الصدمة التي تسببها لأنظمة الحكم، التي تبدو أمام شعبها في وضعية من قصر في حماية الوطن، أو وضعية السذج الذين لا يستطيعون معرفة الخائن من المخلص في أجهزتهم، عندما يكون الجاسوس من بين عناصرها أو أفراد إحدى إداراتها!**

**وقبل استعراض أخطر شبكات الجاسوسية في القرن الحادي والعشرين يتعين علينا أن نتوقف عند الظروف والملابسات التي غيرت من المفهوم التقليدي للجاسوسية، والذي شهدته الألفية الثانية، وصاحب العالم خلال القرن العشرين، ومن ثم نتعرف على الأشكال الجديدة التي اتخذتها الجاسوسية في هذا القرن.**

**صعود تيار المحافظين الجدد بزعامة بوش وأحداث 11 سبتمبر وضعت الأساس لبداية ملتهبة للقرن ال21.**

**وحددت هذه البداية الملتهبة بشكل كبير صورة العالم فيما بعد. وتمثلت في ثلاثة أحداث رئيسية هى سر كل ما تواجهه البشرية. الحدث الأول هو صعود تيار المحافظين الجدد ( السلفيون الجدد ) إلى السلطة في أمريكا بزعامة جورج بوش الابن، ومعه أجندة خارجية تقوم على أساسين هما وجوب هيمنة أمريكا على العالم بالقوة المسلحة، واعتبار إسرائيل هى أمريكا، ومن ثم النظر إلى جيرانها العرب ومعهم إيران على أنهم أعداء أمريكا كما هم أعداء إسرائيل، والعمل على تغيير خريطة الشرق العربي وشمال افريقيا، لتحويل هؤلاء الجيران إلى كيانات ضعيفة مفتتة تخضع لما يمليه عليها السيد الأمريكي، وحليفه الإسرائيلي.**

**الحدث الثاني فهو هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التى أعطت هذا التيار ما كان ينتظره لكي يبرر ما قد أعده مسبقاً لتنفيذ أجندته، بمعنى أن هذه الهجمات الإرهابية منحت بوش وصقوره الذريعة والحجة، وأطلقت يدهم لفعل كل ما يحلو لهم، مستغلين وقوف العالم كله معهم عقب الهجمات، فراحوا يستغلون هذا التعاطف أسوأ استغلال!**

**أما الحدث الثالث المرتبط بفكرة إعلان الحرب على الإرهاب، وهو كلمة حق بمرور الوقت ثبت أن الأمريكيين أرادوا من ورائها باطلاً!**

**هذه الأحداث الثلاثة الرئيسية كانت وراء حربين كبيرتين شهدتهما السنوات الأولى في القرن الواحد والعشرين هما الحرب على أفغانستان ,ثم الحرب على العراق. ولكن بالنسبة لحرب العراق كان الأمر مختلفاً تماماً فقد فطن العالم إلى أن القضية ليست الحرب على الإرهاب - كما يروج بوش وصقوره – وإنما مخطط معد مسبقاً، ويحاول واضعوه جر العالم للاشتراك في مؤامرتهم ضد عرب الشرق العربي والمسلمين، لاحتلال بلادهم والسيطرة على ثرواتهم، واخضاعهم لإرادة أمريكا وإسرائيل. ومن خلال هذين الحدثين الخطيرين تغير مفهوم الجاسوسية تماماً لكي يتوافق مع عالم متغير فظهر ما يمكن أن**

نسميهم بـ " جواسيس القرارات السياسية " وهم عملاء كل مهمتهم التلصص لمعرفة ما اتخذه أو سوف يتخذه أطراف الأزمات والحروب من قرارات. وهذا النوع من الجواسيس فرضته المرحلة التي يمر بها العالم، فقد كان من الطبيعي – وسط هذه الأجواء ومع افتراض لا أخلاقية الأطراف وانتهازيتها - معرفة ما سيتخذه الرئيس الأمريكي الذي يعد العدة لحروبه، وكان من الطبيعي التجسس على محادثاته السرية مع شريكه في حروبه – آنذاك - رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، وكان من الطبيعي أن يتجسس بوش وبلير على مشاورات واتصالات كوفي آنان الأمين العام للأمم المتحدة، كما كان من الطبيعي التجسس على أعضاء مجلس الأمن للتدخل بسرعة حال تحسسهم رفض دولهم موافقتها على الحرب لتغيير قراراتهم.

وشهد هذا النوع من الجاسوسية ظاهرة جديدة، تتمثل في تدخل الرؤساء بأنفسهم، وليست أجهزة استخباراتهم، لإعطاء أوامر مباشرة بالتجسس،كما في حالة بلير وأنان أو بمحاولتهم بأنفسهم تجنيد الجواسيس كما حاول الرئيس الأمريكي جورج بوش تجنيد الطبيبة الأمريكية من أصل عراقي سوسن الحداد، التي تعمل بمستشفى كليفلاند للتجسس على صدام حسين قبيل غزو العراق!

و يمكن أن نضمن حديثنا عن جواسيس القرارات السياسية نوعاً آخر ارتبط بها، ولكنه سبق هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 بقليل –وهو " جواسيس الشفرات الرئاسية " الذين تم الكشف عنهم بعد الهجمات وقيل إنهم سرقوا شفرات الرئاسة الأمريكية وتفاوضوا مع بوش يوم 11 سبتمبر، بعد أن تمكنوا من اختراق اتصالاته الخاصة السرية وبعثوا إليه برسالة كلامية !

و لأن الحرب على الإرهاب استهدفت البلدان الاسلامية بصفة خاصة، لتنفيذ أجندة المحافظين الجدد، ومخططاتهم المعادية لبلاد المسلمين، والمعدة من قبل دخولهم البيت الأبيض، فقد شهدت هذه الحرب نوعاً جديداً من الجاسوسية يمكن تسميته بـ " جواسيس الحركات الدينية" .

بالطبع كان هذا النوع من التجسس موجوداً من قبل ولكنه تبلور كظاهرة بعد هجمات سبتمبر، ليرتبط به نوع آخر جديد من الجاسوسية هو " التجسس على المصارف العالمية " و" حسابات من هم من اصل عربي او من اصل دول اسلامية ". وهنا أصبح الهدف من التجسس ليس مكافحة الإرهاب، وإنما هو تجسس عام على الدول العربية والإسلامية تحت دعوى الحرب على الإرهاب!و في إطار نفس هذه الحرب ظهر مصطلح جديد في عالم الجاسوسية هو " جواسيس القاعدة " كعمر ناصري. ووسط هذه المعمعة لم يغب عن بال إسرائيل دخول الساحة من خلال " الموساد ". ولم تتجسس فقط على الأطراف التقليدية، وإنما راحت تتجسس على أمريكا نفسها، فسرق عميلها الكولونيل الأمريكي

لاري فرانكلين توجيهات بوش بخط يده وسلمها لها. كما اشتركت إسرائيل وأمريكا في التجسس على حليفتهما كندا. ومن هنا ظهر نوع جديد من الجاسوسية في هذا القرن يمكن أن أسميه بـ " التجسس على الأصدقاء ". ويبين هذا كيف أصبحت الجاسوسية في هذا القرن لا تفرق بين عدو وصديق.

ولأن هذا القرن قد شهد في ربعه الاول " البحث المجنون عن السلاح النووي " وما ارتبط به من " سوق النووي السوداء " التي افتتحها العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان، حيث كان يبيع الأسرار والتصميمات النووية لمن يدفع، وفي مقدمة زبائنه كوريا الشمالية وإيران، فقد عاصرنا في السنوات الأولى من هذا القرن نوعاً جديداً من الجاسوسية " جواسيس النووي "، ارتبط بأزمتين عالميين من العيار الثقيل إحداهما تتعلق بكوريا النووية، وانتهت عام 2007 بإعلان بيونجيانج وقف برنامجها النووي، بعد أن لبت واشنطون كل شروطها صاغرة، بضخ مساعدات منتظمة وتعهد بعدم الاعتداء. وبقيت أزمة إيران قائمة.

وفي أزمة إيران، ووسط التربص الأمريكي بها، والذي ارتفعت حدة وتيرته مع وصول بوش للسلطة، ورغبته في قلب نظام الحكم في إيران، ولو بإعلان الحرب عليها، ظهر نوع جديد من الجواسيس يمكن تسميتهم بـ " أوراق الضغط " وهم عبارة عن أفراد يتم اتهامهم بالجاسوسية، لاستخدامهم كأسرى أو سجناء في صفقات. وربما تكون هالة اسفنديارى الأمريكية من أصل إيراني نموذجاً لهذا النوع. ولأن سنوات هذا القرن الأولى قد شهدت الانتشار الرهيب لاستخدام الكمبيوتر، وشبكة الإنترنت، فقد ظهر ما عرف بـ " جواسيس الإنترنت" . وبسبب الصراعات المحمومة التي شهدها هذا القرن للسيطرة الاقتصادية على العالم وخاصة بين الصين والولايات المتحدة، فقد نشط " جواسيس الاقتصاد " في هذه الألفية بدرجة غير مسبوقة. ظاهرة أخرى شهدها هذا القرن وهى الإعلان عن مقتل العملاء والجواسيس كما فعلت وكالة المخابرات الأمريكية " سي. آي. إيه " لأول مرة، حيث جرت العادة على أن تتكتم الأجهزة الاستخباراتية هذه الأنباء. وتسعى الإستخبارات دائماً لصيد ضعاف النفوس من البشر، وتجنيدهم للعمل لحسابها، وتستخدم كثير من الوسائل المتنوعة، تتراوح بين المُباشرة الواضحة،والإلتفاف بأساليب المُخادعة، وإستغلال المُناسبات التاريخية والإجتماعية، والأحداث الثقافية، لتحقيق أهدافها، وهى تعتمد دائماً على عُنصر سيكولوجى غاية فى الأهمية، وهو مُخاطبة الإحتياجات الإنسانية. ولا تعمل أجهزة الإستخبارات دائماً بالأساليب التقليدية التى كثيراً ما نشاهدها فى الأفلام السينمائية والمُسلسلات التلفزيونية، حيث تدير أعمالها تحت أغطية كثير من المؤسسات، البحثية والدراسات الإجتماعية والإقتصادية والإعلامية وغيرها الكثير.كما ان المؤسسات الدولية التى تمنح الجوائز العالمية ليست هى الأخرى بمنأى عن مُمارسة

الأعمال المشبوهه، التى غالباً ما يكون ظاهرها ناصع البياض والطهر، قريباً للمثالية فى أحوال كثيرة، الا ان البعض منها يكون لها " أهداف غير نبيلة "، وهو التعبير الراقى الناعم القريب من لغة الدبلوماسية.

لم تمحى من ذاكرة البشرية ان أكبر جائزة عالمية تحمل اسم صاحب صناعات المتفجرات والمفرقعات، فمن المفارقات ان جوائز الأدب والسلام تمنح باسمه، ولا تزال نتاج " الكيميائي السويدي الفريد نوبل " حتى اليوم وبعد مرور اكثر من قرن من الزمان، هى أعمال قتل ودمار، أما عن الإنتقادات من كل حدب وصوب فلها كثير من الأسباب، منها انه تسبب فى قتل شقيقه الأصغر وأربعة آخرين، أثناء إجراء بعض من تجاربه على المتفجرات والمفرقعات، فليس من المقبول انسانياً ان تكون نتيجة استثمار الشر توجه لعمل الخير ومكافئة الغير ,لذلك ادعو ان تكون قيمتها كاملة من المنبع نتاج اعمال الخير.تعمل أيضاً بعض الدول على نقل ولاء أنواع بعينها، ويتم ذلك بأساليب تدريجية قد تكون عن طريق المنح الدراسية المجانية، أو تمويل مشروعات ثقافية أو فنية، أو إستضافة جماعات بعينها فى رحلات بالدعوة المدفوعة لزيارة بلادهم، وهى تنتقى بالطبع شباب يكون لهم ميول وأهواء غير مألوفة، أو غير تقليدية فى بلادهم الأصلية، تضعهم فى بداية الأمر تحت المنظار، وتسلط عليهم الأضواء إعلامياً فى بعض الحالات، لكى تكون الأرضية التمهيدية الأولى هى إنبهار من يقع عليهم الإختيار، ضماناً لأن تكون النتيجة هى قبولهم التعاون مع سفارات هذه الدول، التى تعلن من خلال التمثيل الإعلامى أو الثقافى، انها تدعم حُرية الرأى وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهى عناصر ملفات يبدو ظاهرها نموذجى ومثالى، لكن ليس باطنها دائماً يتوافق مع ظاهرها. وقد تدفقت على البعض مناصب وتدريس في جامعات وجوائز كثيرة ,ولو نظرنا لانجاز هؤلاء وللزمن القصير لحصولهم على تلك الجوائز، نجد انه امر يدعو للدهشة، وكأنهم الملهمون الوحيدون للثورات العربية، الأمر الذى يتنافى مع الواقع التاريخى للثورات، وما سبقها من إرهاصات وحراك إجتماعى من احتجاجات وإضرابات ومصابين وشهداء. العديد من الجوائز للاسف هى اغطية ذهبية لنقل الولاء، وتقديم الرشاوى المالية تحت اسم الجوائز التقديرية، فان كانت هذه الجوائز تمنح لدُعاة سلام، ومطالبين بالحُرية والديمقراطية ونبذ أعمال العنف، فهل يستطيع من ينال هذه الجوائز ان يدين أعمال القتل والعنف والاحتلال الاسرائيلى لأراضى فلسطينيين ؟وكيف نقبل أموالا ملوثة بدماء القتلي؟ وكيف تقبل جوائز من يُصدر الأسلحة والذخيرة واللقتل المتظاهرين، وآخرين تمنح لهم جوائز باسم الثوار ضحايا النضال والثورات.وكشفت مسؤلة المخابرات الامريكية فرانسيس ستونورساوندرز النقاب عن مسؤولية هذه المخابرات في تأسيس منظمة الثقافة الحرة. وربما أتى هذا الكشف منسجما" مع مبدأ اخراج الوثائق التي يمر

**عليها 30 عاما" توضع بعدها في تناول الجمهور. وجاء هذا الكشف عبر كتاب لساوندرز حمل عنوان " المخابرات في سوق الثقافة - من يدفع للمزمرين ؟.**
**وتكشف المؤلفة دور المخابرات في اختراق الاوساط الثقافية العالمية وتجنيدها لخدمة هذه المخابرات بصورة مواربة وغير مباشرة. وهي تورد قائمة طويلة من الأسماء المعروفة في عالم الثقافة في انحاء العالم بمن فيهم المثقفون العرب الذين تعاملوا مع هذه المنظمة. التي راحت تنشيء الفروع ومن ثم فروع الفروع. حتى أمكن الإستغناء عن المنظمة الأم والاعتماد على تفرعاتها السرطانية. وهذه المؤسسات تجد تربة خصبة في الدول الفقيرة التي لا تخصص ميزانيات كافية للثقافة وللبحوث العلمية والدراسات. الأمر الذي يسهل تغلغها في أوساط مثقفي وباحثي تلك الدول. لكن الحصول على تمويل هذه المؤسسات يشترط خضوع النشاط لواحد من الشروط التالية:**
**1. أن يعتمد كليا" على المعايير والمقاييس المستوردة من الخارج. وهذا الاعتماد كفيل بتحويل هذه الدراسات الى مجموعة تهم معلبة وجاهزة ومسبقة النتائج ضد الدول الفقيرة التي تجري فيها الدراسات.**
**2. فئة البحوث التي تسرب معلومات يفترض حظر تداولها باعتبارها من الاسرار المؤجلة الاعلان. بحيث يتم تسريب هذه المعلومات الى المؤسسات الاجنبية في غفلة من الدوائر الرسمية عن أهمية هذه المعلومات.**
**3. أن تصب هذه الدراسات والنشاطات في دعم الحملات التي تقودها هذه المؤسسات بصورة مباشرة. مثال ذلك أن تدس هذه المؤسسات أنفها في مواضيع ذات طابع ثقافي - اجتماعي يعتبر من أسرار المخدع. التي لايجوز لغريب الاطلاع عليها. ضمن هذه الفئات تنشط شخصيات ثقافية وعلمية وهيئات عربية لتتفنن في لي عنق الحقيقة لتلائم نتائجها مع النتائج الموضوعة لها مسبقا". ولعله من الملفت أن أيا" من الدراسات المشبوهة التمويل لاتخالف هذه النتائج المعلبة. في حين تخالفها غالبية غير الممولة من الدراسات. وهذا ما يغذي الشكوك ببراءة هذه المؤسسات والعاملين معها. خاصة وأننا لانزال نشهد بروزا" مفاجئا" لشخصيات تتحول الى الشهرة بسحر ساحر بما يعيد طرح السؤال: "من يدفع للمزمرين؟" ومن يسوق هؤلاء ويزمر لهم؟. غالبية هؤلاء أصبحوا مدركين للعبة واعين لأخطارها لكنهم يستمرون فيها لمكاسب فردية. في حين تقول ساوندرز أن برتراند راسل استقال من رئاسة المنظمة عندما تأكد من خلفيتها المشبوهة.**
**في المقابل برزت على الساحة الثقافية فئة من المثقفين الرافضين لهذا النوع من الجاسوسية. وطرح هؤلاء شعار يصف المتعاونين مع المؤسسات المشبوهة بانهم " عملاء لكن جواسيس!".**